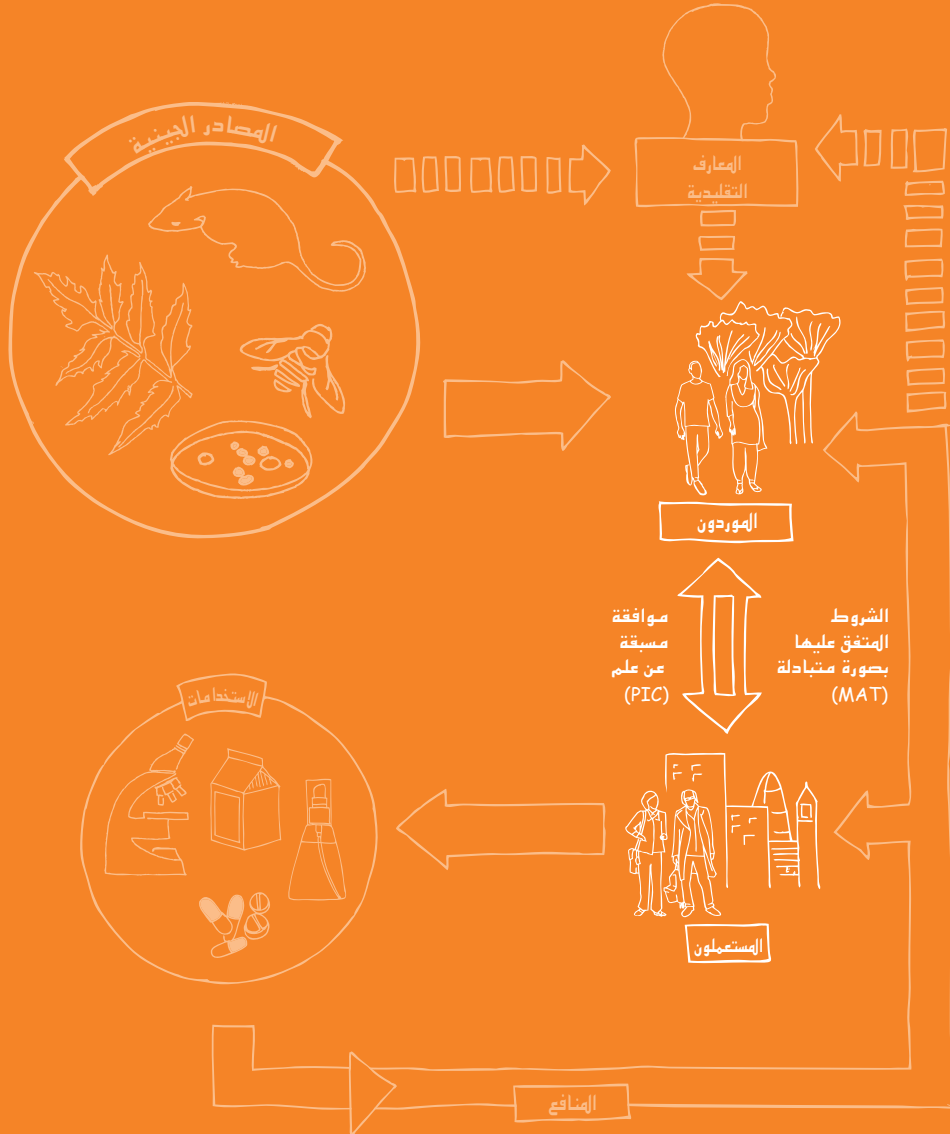


الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: التوصل وتقاسم المنافع

الموضوع

التطبيق الوطني



ما الذي يدور حوله مفهوم التطبيق الوطني؟

يشير التطبيق الوطني إلى التدابير التي تتخذها الحكومة بهدف تيسير النفاذية للموارد الجينية، ولضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تعود من وراء استخدامها.

وعلى الرغم من أن المبادئ الرئيسية المرتبطة بالنفاذ وتقاسم المنافع منصوص عليها ضمن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)، إلا أنه يمكن للحكومات تقرير الوسيلة الأمثل لتطبيق تلك المبادئ بناءً على الظروف الخاصة بكل منها. يتعين على الحكومات تبني تدابير تشريعية أو إدارية أو سياسية واضحة للتحكم في النفاذ إلى الموارد الواقعة تحت ولايتها القضائية.

وقد تشتمل التدابير المتعلقة بالنفاذ وتقاسم المنافع على استراتيجيات وسياسات وتشريعات ولوائح وقواعد سلوك وطنية أو إقليمية. وتحدد هذه التدابير المعلومات والإجراءات ذات الصلة، مثل تحديد أي من سلطات وطنية المختصة يحق لها منح تصاريح الوصول إلى أي موارد جينية، وكيفية الحصول على الموافقة المستتيرة المسبقة بها (PIC) والاتفاق على الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة (MAT) فيما بين المستعملين والموردين.

تم كذلك وضع التوجيهات التطوعية وقواعد السلوك لمستعملي الموارد الجينية بهدف رفع مستوى الوعي بالالتزامات النفاذ وتقاسم المنافع التي تنص عليها الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والحث على الامتثال لها.

ما سر أهمية التطبيق الوطني؟

يعد التطبيق الوطني للتدابير المعنية بالنفاذ وتقاسم المنافع ضرورياً لتحقيق التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. ولتحقيق هذا، يلزم على الدول وضع تدابير خاصة بكل من الموردين والمستعملين من شأنها ضمان:

- وجود إطار عمل يتسم بالشفافية بهدف تيسير النفاذ للموارد الجينية والتأكد من تقاسم المنافع بعدالة وإنصاف.
- قيام المستعملين الخاضعين لولاية الدولة القضائية بالتفاوض بشأن الشروط المتفق عليها بصورة متبادلة مع البلد المورد قبل النفاذ للموارد الجينية.

وتعزز مثل هذه التدابير من اليقين القانوني وإقامة علاقة عادلة بين الموردين والمستعملين. ويثق الموردون في أن المستعملين سوف يحترمون ما يضعونه من إجراءات للوصول إلى الموارد الجينية وأنهم سيحصلون على حصة عادلة من المنافع المرتقبة. كما يشعر المستعملون بأنهم على علم بالسلطات التي يتعين عليهم الاتصال بها والإجراءات التي يلزم عليهم اتباعها لضمان الوصول.

من هم المعنيون بالتطبيق الوطني؟

الموردون: يلزم على الحكومات تطبيق تدابير وطنية لضمان توافر إجراءات واضحة وشفافة لتيسير الوصول إلى مواردها الجينية، ولضمان تقاسم المستعملين للمنافع التي تعود من وراء استخدام تلك الموارد مع الموردين. وهو ما يشمل المجتمعات الأصلية والمحلية (ILCs) إذا كانت قد سمحت بالوصول إلى المعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الجينية.

المستعملون: ينبغي أن تشمل التدابير الوطنية إجراءات واضحة لإعلام المستعملين بشأن الهيئات الوطنية المعنية التي يلزم عليهم الاتصال بها، والإجراءات الصحيحة التي يتعين عليهم اتباعها حتى يحصلوا على تصريح بالنفاذ للموارد الجينية في الدول الأخرى.

جهات التنسيق الوطنية (NFPs): تسهم جهات التنسيق الوطنية في عملية التطبيق الوطني من خلال توفير المعلومات الخاصة بالجهات التي يتعين على المستعملين التوجه إليها والمتطلبات والعمليات اللازمة في البلدان الموردة للحصول على حق النفاذ للموارد الجينية.

السلطات الوطنية المختصة (CNAs): تعد السلطات الوطنية المختصة (CNAs) هيئات مؤسسة من قبل الحكومة وهي مسؤولة عن منح المستعملين حق الوصول إلى مواردها الجينية، وتمثل الموردين على المستوى المحلي أو الوطني. وتحدد تدابير التطبيق الوطنية كيف تعمل السلطات الوطنية المختصة داخل دولة ما.



القضايا

مجموعة متنوعة من الإجراءات

يعتمد النفاذ الناجح وتقاسم المنافع على توافر فهم واضح للتدابير المعمول بها لتنظيم هذه العملية. ومع ذلك، يمكن أن تتخذ التدابير المعنية بتطبيق مبادئ التنوع البيولوجي العديد من الأشكال، تشمل استراتيجيات وسياسات وتشريعات ولوائح وقواعد سلوك وطنية أو إقليمية.

وحتى يومنا هذا، ركزت البلدان إلى حد كبير على وضع تدابير بصفتها موردة للموارد الجينية بهدف تنظيم النفاذ إلى مواردها الجينية ولضمان حصولها على حصة من المنافع المنتظرة من استخدام تلك الموارد. من الأمور الجوهرية أن ينتج عن جميع التدابير إطار عمل واضح يمكن في نطاقه إجراء المفاوضات بين المستعملين والموردين للتوصل إلى اتفاقيات عادلة حول النفاذ إلى الموارد الجينية وتقاسم منافعها.

مستويات مختلفة من التطبيق

بذلت العديد من دول العالم جهوداً لتطبيق أحكام النفاذية وتقاسم المنافع الخاصة بالاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن الطريقة التي يقومون من خلالها بذلك تختلف إلى حد كبير بناءً على الظروف الفردية لكل دولة وهيكلها الإداري وأولوياتها. ونتيجة لذلك، لا تشرع جميع الدول في تطبيق تدابير النفاذ وتقاسم المنافع بنفس الدرجة أو حتى بنفس الطريقة.

بالنسبة إلى موردي الموارد الجينية، من الضروري تطبيق تدابير تحكم النفاذ للموارد الجينية. ولقد عمدت بعض الدول مثل أستراليا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا إلى تبني مثل هذه التدابير. فعلى سبيل المثال، تعد أستراليا موطناً لما يناهز 10% من الأنواع البيولوجية في العالم، كما أن ما يربو على 80% من الأنواع المستوطنة بها لا تتواجد بصفة طبيعية في أي بقعة أخرى في العالم. ولذا باعتبارها مورداً، ينبغي عليها حماية تلك الثروة القيمة من الموارد الجينية الفريدة. وهي بالفعل تقوم بذلك من خلال إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتي تشمل وضع منظومة من الإجراءات للاتفاق على الموافقة المستنيرة المسبقة (PIC) والشروط المتفق عليها بصورة متبادلة (MAT).

وقد تشمل التدابير المعنية بالنفاذ وتقاسم المنافع على استراتيجيات وسياسات وتشريعات ولوائح وقواعد سلوك وطنية أو إقليمية.

حقوق نشر الصور: روبين باتلر/شاترستوك: زهرة السنديان الأسترالية

كما قامت استراليا بوضع استراتيجية وتشريع وطنيين لتنظيم النفاذ وتقاسم المنافع، إلا أن هناك العديد من الدول الأخرى لا تتوافر بها مثل تلك التدابير.

هذا ويعد السواد الأعظم من الدول الصناعية من المستعملين للموارد الجينية على نحو سائد، ولقد شرع البعض بالفعل في تبني تدابير من شأنها ضمان الامتثال بمتطلبات النفاذ وتقاسم المنافع الخاصة بالبلدان الموردة. ولقد قامت بعض الدول الأخرى، مثل بلجيكا والدانمارك وألمانيا والنرويج والسويد، بتعديل قوانين براءة الاختراع المعمول بها لديها بما يضمن أن تكشف طلبات براءة الاختراع للمنتجات القائمة على موارد جينية عن مصدر تلك الموارد المستعملة. وهناك مجموعات أخرى من المستعملين، مثل علماء النبات والباحثين، قاموا بوضع آلياتهم وتوجيهاتهم وقواعد السلوك التوعوية الخاصة بهم بهدف رفع مستوى الوعي وتحسين المعرفة بالتوصل وتقاسم المنافع.

فهم وتوصيل التدابير المختلفة

تعمل الأمانة التنفيذية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD) على مساعدة الموردين والمستعملين على فهم تدابير النفاذ وتقاسم المنافع المختلفة الجاري تطبيقها في مختلف أنحاء العالم من خلال تقديم معلومات تفصيلية حول استراتيجيات النفاذ وتقاسم المنافع الوطنية والإقليمية على قاعدة بيانات تدابير النفاذ وتقاسم المنافع الخاصة بالاتفاقية (www.cbd.int/abs/measures)

تم وضع تدابير التطبيق الوطنية لضمان وجود إطار عمل يتسم بالشفافية بهدف تيسير النفاذ للموارد الجينية والتأكد من تقاسم المنافع بعدالة وإنصاف.

حقوق نشر الصور: إليزبيتا سيكوسكا/شاترستوك:



نشرات الوقائع حول سلسلة ABS

النفاذية وتقاسم المنافع
استخدامات الموارد الجينية
المعارف التقليدية
خطوط بون التوجيهية
التطبيق الوطني
بروتوكول ناغويا

يمكن تنزيل سلسلة النفاذية وتقاسم المنافع من موقع الويب www.cbd.int/abs

صادر عن الأمانة التنفيذية للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الأمانة التنفيذية للاتفاقية المتعلقة
 بالتنوع البيولوجي
الشقة رقم 800، Saint Jacques Street، 413
مونتريال كيبيك H2Y 1N9
كندا

هاتف: +1 514 288 2220
فاكس: +1 514 288 6588
بريد إلكتروني secretariat@cbd.int
موقع الويب www.cbd.int
موقع الويب (ABS) www.cbd.int/abs



Bundesministerium für
wirtschaftliche Zusammenarbeit
und Entwicklung



الاتفاقية المتعلقة
 بالتنوع البيولوجي

حقوق التأليف والنشر: 2011؛ أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.